مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: اجراءات السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم الناتج عن أزمة كوفيد 19 – بالتطبيق على عينة من الدول
اسم الكاتب: محمد ذنون محمد، حارث غازي ذنون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3779
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 134
June 2022

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Mohammed, Mohammed Dh., Thanoon, Harth Gh. (2022)."Monetary Policy Measures and Their Role in Curbing Inflation Resulting from The COVID-19 Crisis Applied to a Sample of Countries". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 41 (*134*), 295 -311,

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Monetary Policy Measures and Their Role in Curbing Inflation Resulting from The COVID-19 Crisis Applied to a Sample of Countries

Mohammed Dh. Mohammed[1], Harith Gh. Thanoon [2]
[1&2] **College of Administration and Economic -Mosul University** - Iraq

Corresponding author: Mohammed Dh. Mohammed, College of Administration and Economic -Mosul University - Iraq
mohamed_thanon@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.1970.174712

Article History: *Received*: 23/4/2022; *Revised*: 11/5/2022; *Accepted* 12/5/2022; *Published*: 1/6/2022.

Abstract
The outbreak of the Covid-19 virus and its spread worldwide has disrupted the global economy. Also, the development of the virus has multiple economic effects and unexpected side effects, which makes it difficult to develop appropriate policies by decision-makers that respond appropriately to macroeconomic policy, to understand the results of some of the results of economic policies that emerged during the Covid_19 period. Some monetary policy measures in reducing inflation levels according to different scenarios for the research sample, according to a statistical model such as a cross-sectional regression analysis that analyzes the impact of monetary policy measures represented by the broad money supply, the legal reserve, the interest rate and the re-discount rate as explanatory variables, while the inflation rate was adopted as a variable It is approved for a sample of high- and low-income countries for the years 2019 and 2020 before the pandemic and during the pandemic to know the results of monetary policy measures in reducing high inflation rates. Addressing inflation levels before and during the Covid _ 19 pandemics from one country to another according to the data of the research sample countries and the degree of diversity of their structure economical.

Key words:
monetary policy, inflation, Covid_19, economic policy Development.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٤))،
حزيران ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: محمد، محمد ذنون، ذنون،حارث غازي(٢٠٢٢). "اجراءات السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم الناتج عن أزمة كوفيد_١٩- بالتطبيق على عينة من الدول" ***تنمية الرافدين***، ٤١ (١٣٤)، ٢٩٥-٣١١،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

اجراءات السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم الناتج عن أزمة كوفيد19- بالتطبيق على عينة من الدول

محمد ذنون محمد[١]؛ حارث غازي ذنون[٢]

جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: محمد ذنون محمد ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

arjwanyounis@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٢/٤/٢٣؛ *التعديل والتنقيح:*٢٠٢٢/٥/١١؛ *القبول:*٢٠٢٢/٥/١٢؛ *النشر:* ٢٠٢٢/٦/١.

المستخلص

تسبب تفشي فايروس كوفيد_19 وانتشاره على مستوى العالم في تعطيل الاقتصاد العالمي . كما أن تطور الفايروس له تأثيرات اقتصادية متعددة وغير متوقع آثارها الجانبية , مما يجعل من الصعوبة وضع سياسات مناسبة من قبل صانعي القرار تستجيب استجابة مناسبة مع سياسة الاقتصاد الكلي ، من أجل فهم نتائج بعض نتائج السياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال فترة كوفيد_ 19 تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف بعض اجراءات الساسة النقدية في الحد من مستويات التضخم وفق سيناريوهات مختلفة لعينة البحث ، وفق نموذج احصائي كتحليل الانحدار المتعدد المقطعي يحلل أثر اجراءات السياسة النقدية المتمثلة بـ عرض النقد الواسع ، الاحتياطي القانوني ، سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم كمتغيرات مفسرة ، في حين اعتمد معدل التضخم كمتغير معتمد لعينة من الدول المرتفعة الدخل والمنخفضة للسنوات 2019 و 2020 قبل الجائحة وخلال الجائحة لمعرفة نتائج اجراءات السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم المرتفعة ، ولقد ظهرت نتائج هذا البحث وفق سيناريوهات تباينت في تأثيراتها ضمن عينة البحث ، من خلال اتخاذ دول عينة البحث إجراءات مختلفة في معالجة مستويات التضخم قبل وخلال جائحة كوفيد_19 من دولة الى أخرى وفق معطيات الدول عينة البحث ودرجة تنوع هيكلها الاقتصادي .

الكلمات الرئيسة

السياسة النقدية ، التضخم ، كوفيد_19 ، السياسة الاقتصادية

المقدمة

لقد تعرض الاقتصاد العالمي خلال العقود السابقة الى العديد من الاحداث العالمية كالحروب , وصدمات اسعار النفط العالمية , والأزمة المالية العالمية , وفقاعات البورصة واليوم في بداية عقدنا الجديد تعرض العالم واقتصاده الى أزمة صحية عالمية تمثلت بأزمة كوفيد_19, فقد عانت معظم الدول في العالم من ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ جداً ، لهذا تعمل السياسة النقدية على المدى الطويل في الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة والتي تعد شرطاً أساسياً للازدهار والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل . حيث تمكن الافراد من اتخاذ قرارات صحيحة بخصوص الادخار والإنفاق . كما تسمح للأسر والشركات والحكومات بتمويل إنفاقها دون إدخال علاوة مخاطر التضخم على تكاليف الاقتراض. كما تعمل السياسة النقدية على ضمان استقرار الاسعار من خلال تخفيف أي ضغوط انكماشية ناشئة في النشاط الاقتصادي عن أزمة كوفيد_19, ومساعدة الاقتصاد خلال الاضطراب المؤقت بسبب الجائحة على المدى القريب , فمن خلال السياسة النقدية التي تعد أحد أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية للعمل مجتمعة على إعادة الوضع الاقتصادي طبيعياً , كما كان قبل أزمة كوفيد_19. فضلاً عن التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية والنقدية الدولية العالمية التي تعمل على تقديم آليات السياسة النقدية التي من شأنها تعمل على ارساء قواعد الاقتصاد العالمي ليس فقط على مستوى دولة وانما على مستوى العالم , على اعتبار أن الجائحة هي أزمة عالمية أثرت على جميع اقتصاديات دول العالم من خلال تحقيق استقرار اقتصادي , وذلك من خلال التحكم بالكتلة النقدية , وكبح التضخم , والعمل على توازن ميزان المدفوعات , واستقرار سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية , وأسعار الفائدة التي من شأنها تعمل على توزيع أفضل للموارد المالية .

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تشكل أزمة كوفيد_19 تحدياً لكل من السياسة الاقتصادية , الاجتماعية , البيئية , وكذلك تحدياً للأنظمة الصحية للعديد من اقتصادات الدول المتقدمة والاقتصادات ذات الاسواق الناشئة ، حيث دعمت العديد من حكومات العالم اقتصاداتها بمجموعة من الاجراءات ضمن السياسة النقدية ، كاستجابة لتلك التحديات , من خلال تخفيضات حادة في أسعار الفائدة الأسمية ومشتريات واسعة النطاق للديون الحكومية من قبل البنوك المركزية , الا أن هذه الأزمة وضعت الهياكل الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة والناشئة امام تحديات , حيث وضعت أزمة كوفيد_ 19 الدول المتقدمة أمام تحديات مختلفة عن تلك التحديات التي تقف امامها الاقتصادات ذات الاسواق الناشئة ، وفي مقدمتها ارتفاع مستويات التضخم الذي يعتبر عامل مهم من معوقات النمو الاقتصادي . ومن خلال ما جاء في أعلاه , وهذا بدورة يضع الدول ذات الاقتصادات المتقدمة والناشئة أمام اشكالية البحث التي تتضمن مدى استجابة التغير في السياسة النقدية وتأثيرها في معالجة حالات التضخم قبل أزمة كوفيد_19 وبعد أزمة كوفيد_19 للحد من تأثيراته السلبية على تحقق الاستقرار الطبيعي في الاقتصاد , وهذا يتباين بين دول عينة البحث بناءاً على طبيعة ودرجة تطور هياكلها الاقتصادية .

ثانياً: فرضيات البحث

يقوم البحث على عدد من الفرضيات في ضوء ما طرح لغرض تحقيق غايات واشكالية البحث , تم وضع عدد من الفرضيات نسعى لاختبارها بما يتوافق مع معطيات البحث , تم تحديد الفرضيات التالية:

١_ فرضية العدم الأولى: يوجد تأثير للسياسة النقدية في معالجة التضخم قبل أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المرتفعة الدخل ، أما الفرضية البديلة لها فتنص على عدم جود تأثير للسياسة النقدية في معالجة التضخم قبل أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المرتفعة الدخل .

٢_ فرضية العدم الثانية: يوجد تأثر للسياسة النقدية في معالجة التضخم قبل أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات دول المنخفضة الدخل ، أما الفرضية البديلة لها فتنص على عدم وجود تأثير للسياسة النقدية في معالجة التضخم قبل أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المنخفضة الدخل .

٣_ فرضية العدم الثالثة: يوجد تأثر للتغير في السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المرتفعة الدخل ، أما الفرضية البديلة لها فتنص على عدم وجود تأثير للتغير في السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المرتفعة الدخل .

٤_ فرضية العدم الرابعة: يوجد تأثر للتغير في السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المنخفضة الدخل ، أما الفرضية البديلة لها فتنص على عدم وجود تأثير للتغير في السياسة النقدية خلال أزمة كوفيد_19 في بيئة اقتصادات الدول المنخفضة الدخل .

ثالثاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة النقدية في ظل أزمة كوفيد_19 في معالجة حالات التضخم كأحد أدوات الاقتصاد الكلي في معالجة الوضع الاقتصادي للوصول الى مستوى التضخم المنشود من قبل البنوك المركزية على مستوى دول عينة البحث المختلفة . كما يستمد البحث أهميته أيضاً كونه تناول موضوع دور السياسة النقدية في معالجة حالات التضخم , الذي أصبح محور نقاش وجدلية علمية لدى المعنين بالمواضيع النقدية والاقتصادية بدراسة جميع أبعاد هذه الأزمة وتداعياتها على الدول المختلفة لعينة البحث ، وكيفية مواجهة تداعيات هذه الأزمة أو التقليل من آثارها السلبية .

رابعاً: هدف البحث

تهدف فكرة البحث الى التحقيق في أثر اجراءات السياسة النقدية المتبعة من قبل دول عينة البحث للحد من مستويا التضخم المرتفعة في ظل هياكل اقتصادية مختلفة من حيث درجة تطورها , بين كل من الدول المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الناشئة , مما تطلب من تلك الدول اتخاذ اجراءات أو تدابير تتلائم مع طبيعة وبنية الهيكل الاقتصادي الموجود في دول عينة البحث , ومدى تأثير التغير في السياسة النقدية كاستجابة للحد من معدلات التضخم وفق معطيات الدول عينة البحث ودرجة تنوع هيكلها الاقتصادي , فضلاً عن القيام بمقارنات بين نتائج أثر اجراءات السياسة النقدية في مستويا التضخم قبل أزمة كوفيد_19 وخلال الازمة .

خامساً: عينة البحث

لغرض الوقوف على نتائج الفرضيات الموضوعة ضمن منهجية البحث , تم حصر البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية لدول عينت البحث ومستويات التضخم قبل أزمة كوفيد_19 وخلال فترة كوفيد_19 من موقع البنك الدولي الى نهاية العام 2021 . حيث تم تصنيف الدول ضمن عينة البحث , اعتماداً على درجة التطور في هياكلها الاقتصادي الى دول اقتصادات ذات الدخل المرتفع ودول ذات الاقتصادات الدخل المنخفض لفترات قبل أزمة كوفيد_19 وخلال أزمة كوفيد_19 , بالاعتماد على مصنفات المنظمات والمؤسسات الدولية ، وقد تشكلت عينة التصنيف الأول من (62) دولة ضمن اقتصادات الدول المرتفعة الدخل ، كما تشكلت عينة التصنيف الثاني من (45) دولة ضمن اقتصادات الدول المنخفضة الدخل ولتحقيق اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على التحليل الاحصائي الانحدار المتعدد المقطعي لتحليل علاقات التأثير بالنسبة لإجراءات السلطة النقدية في مستويات التضخم خلال فترة البحث .

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: ماهية السياسة النقدية في ظل المفاهيم النظرية

تعد السياسة النقدية واحدة من مكونات السياسة الاقتصادية الكلية , حيث تعمل السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمده الحكومة من خلال السياسة النقدية ومكوناتها , والسياسة المالية ومكوناتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود , والذي يعد هدف لجميع الحكومات التي تسعى الى تصحيح حالات الانحراف في ظل الازمات سواء أكانت بسبب اقتصادي , سياسي , اجتماعي , وارث طبيعية , أو كالجائحة التي عصفت على كافة انحاء العالم , بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ..... الخ (Demertzis & Dominguez-jimenez, 2020). في ظل المفاهيم النظرية ظهرت تعريفات متعددة لمفهوم النظرية النقدية ولكن هناك اتفاق ضمن تلك التعريفات حول العناصر المكونة للسياسة النقدية , حيث تم تعريفها على أنها متمثلة بمجموعة من الاجراءات , وهذه الاجراءات تتغير تبعاً لتغير الوقت , الوضع الاقتصادي . ويكون تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال المحافظة على المستوى العام للأسعار , معدلات الفائدة وهذه الاجراءات تكون في ظل البنك المركزي الذي يعد السلطة النقدية في الدولة (Al-Wadi Hussein & Mahmoud, 2014). وهناك من أعتبر السياسة النقدية هي استراتيجية مثلى أو دليل عمل تسترشد به السطلة النقدية من أجل الوصول بالوحدات الاقتصادية نحو تحقيق الموارد الذاتية المتوازنة عن طريق نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاتجاه الذي يحقق للدولة حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (Ahmed Mostafa Farid & Hassan, 2000). كما عرفت على أنها حزمة من الاجراءات والادوات التي تستخدمها الدولة المتمثلة بالسلطة النقدية بهدف السيطرة على عرض النقد بالشكل الذي يحقق التوازن في الاسعار والاستقرار الاقتصادي بشكل عام (Hussein, 2008).

ثانياً: أدوات السياسة النقدية في ظل تباين الاقتصاد ودرجة تطوره

تتضمن السياسة النقدية نوعين من الادوات التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التأثير في مستوى الانحرافات وتديل مستوياتها للوصول الى الاهداف النهائية , الا أن هذه الادوات تختلف درجة استخدامها من اقتصاد الى آخر كل حسب تطور وتناسق الجهاز المصرفي الموجود في الدولة , فضلاً عن قوة اقتصاد تلك الدولة (McKibbin & Fernando, 2020). ادوات السياسة النقدية تقسم الى قسمين الأول وهي أدوات غير مباشرة تستخدم للتأثير في كمية النقود المتداولة , وكذلك حجم الائتمان المصرفي تسمى الادوات الكمية كـ سعر اعادة الخصم , عمليات السوق المفتوحة , الاحتياطي القانوني (Ali, 2004). أما القسم الثاني فهي أدوات تستخدم للتحكم بأنواع معينة من القروض من حيث التنظيم والاتفاق وتوجيه الاقراض باتجاه القطاعات الانتاجية وتشجيع القروض القصيرة الاجل والحد من القروض طويلة الاجل , كما تدخل هذه الادوات في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من مشاكل أو بعض المعوقات , تسمى هذه الادوات بالنوعية الكيفية كـ تحديد سقف الائتمان , تحديد الحدود الدنيا لنسب السيولة المطلوبة من قبل البنك المركزي , ودائع ضامنة من أجل الاستيراد , اتباع سياسات ائتمانية معينة من قبل البنك المركزي في ظل ظروف معينة تعتمد على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية (Qadi, 2003).

ثالثاً: فاعلية أهداف السياسة النقدية

تحكم فاعلية أهداف السياسة النقدية هو مدى قدرة الاهداف على تحقيق مبتغاها في ظل بيئة اقتصادية تحكمها الكثير من المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها في ظل بيئة أصبح فيها التوقع أو التنبؤ من الصعب جداً في ظل أحداث أو كوارث متسارعة دون فارق زمني طويل الامد بينهما , فمن أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في الاسعار , وهو من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى الدول الى تلافي التضخم ومحاولة احتواء الاسعار الى أدنى الاسعار , ففاعلية هذا الهدف هو مدى قدرته على تحسين الوضع المعاشي للسكان , لأن التضخم له تأثيرات سلبية على الفقراء بانخفاض القوة الشرائية لدخولهم , كذلك من أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستخدام الكامل من خلال رفع مستوى النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية لتجنب الاقتصاد مشاكل البطالة (Kanaan, 2012). والعمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة حيث يتم التفاعل مع هذا الهف من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على خفض معدلات التضخم , من خلال العمل على تنويع الناتج المحلي الاجمالي بما يصب في تحقيق زيادات مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للقطاعين العام والخاص من خلال رفع معدلات الائتمان والمعروض من النقود . وكذلك الاستقرار المتحقق في ميزان المدفوعات يكون تفاعل هذا الهدف من خلال قيام البنك المركزي تعويم سعر اعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات , الامر الذي بدوره يؤدي الى خفض حدة الارتفاع في المستوى العام للأسعار داخل

اقتصاد الدولة , وبالتالي يعمل هذا الهدف على تشجيع الصادرات وتقليل الاقبال على شراء السلع والخدمات الاجنبية (Qadi, 2003).

رابعاً: مفهوم التضخم في ظل الاقتصاد الكلي

أتسمت معظم اقتصادات دول العالم حالة من الركود و التضخم , وهذا يستدعي اختيار السياسة النقدية المناسبة لحالة الاقتصاد في تلك الدولة , وهذا يرتبد بمدة قدرة تلك السياسة على اختيار الاداة الصحيحة والقادرة على تحقيق الاهداف بكفاءة وفاعلية , في ظل اقتصاد الدولة بكل ما تعانيه من عوامل اقتصادية , اجتماعية , سياسية وكذلك الصحية ..... الخ (Niedźwiedzińska, 2021). فالتضخم من المسائل المهمة التي تدخل ضمن مفاهيم الاقتصاد الكلي والتي بالإمكان معالجتها بإحدى ادوات السياسة الاقتصادية الكلية , حيث أصبح كل من مفهوم التضخم والبطالة ظواهر اقتصادية أكثر شيوعاً وانتشاراً تعاني منها معظم اقتصادات دول العالم , وهذا ما دفع معظم الحكومات متمثلة بوضع سياسات من قبل الجهات الاقتصادية المختصة كالبنوك المركزية أو من يمثلها لاتخاذ الاجراءات التي من شأنها معالجة تلك المشاكل نظراً لما ينجم عنها من آثار سلبية على اقتصاد الدول وأفراد مجتمعاتهم (Akyüz, 2022). لقد ظهر العديد من المفاهيم التي تفسر التضخم في ظل تعدد المدارس الاقتصادية والمالية منها أن التضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار عن المستوى الطبيعي ويبح بوتيرة متسارعة عندما يرافقه زيادة في الاصدار النقدي وكذلك زيادة في الانفاق الحكومي من خلال التمويل عن طريق القروض المحلية بدلاً عن الضرائب , في ظل انخفاض القيمة الحقيقية للنقود (Ajami, 2009) . كما عرف التضخم بأنه نصاعد الاسعار في المقابل هناك انخفاض في القوة الشرائية للنقود وهو ما يجعل الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع أقل من الدخل النقدي الذي يتقاضونه . كم يمكن تعريف التضخم من منظار علماء السياسة النقدية بأنه مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات , وهذا المفهوم ينطوي على أن التضخم ينشأ بسبب عدم التساوي بين النمو في الانفاق النقدي أي مقدار الزيادة في الدخول النقدية ومجموع وسائل الدفع من جهة والنمو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة أخرى , وانعدام التوازن بين الجانبين سيودي الى انخفاض مستمر في قيمة العملة الحقيقية أي القوة الشرائية بسبب الارتفاع المستمر في الاسعار (Bank, 2021).

خامساً: أنواع التضخم المتعددة

ظهرت أنواع متعددة ومسميات مختلفة للتضخم تعتمد على طبيعة و أسباب نشوء تلك الانواع وآثارها الاقتصادية الناجمة عنها ومن هذه الانواع تضخم جذب الطلب وهو عبارة عن ارتفاع مقدار الانفاق الحكومي والخاص على السلع والخدمات بمقدار يفوق حجم العرض من السلع والمنتجات مما يؤدي الى رفع أسعار السلع والخدمات , في المقابل اذا استمر حجم الانفاق بالزيادة ولم يتمكن المنتجون من زيادة المعروض من الانتاج للسلع والخدمات لأسباب قد تتعلق بالطاقة الانتاجية القصوى , وبضعف البنية التحتية الانتاجية (Khanjar, 2010). وهناك أيضاً نوع ثاني من التضخم يسمى تضخم دفع التكاليف ينجم هذا التضخم نتيجة حيث يفترض

هذا النوع وجود سلطة احتكارية في سوق العمل أو سوق السلع والخدمات , ناجمة عن قيام نقابات العمال بالمطالبة برفع أجور العمال لتعويض العمال النقص الحاصل في القوة الشرائية نتيجة لارتفاع الاسعار , وهذا ما يدفع بالمنتجين الى اضافة تلك الزيادات كتكاليف على أسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاعات مستمرة في كافة القطاعات ولقد انتشر هذا النوع في الدول التي تمتلك قطاعات صناعية (Al-Wadi Hussein & Mahmoud, 2014). وهناك نوع ثالث هو التضخم المستورد الي يولد في الدولة نتيجة عوامل خارجية خارج نطاق سيطرتها مما يؤثر على مستوى الاسعار داخل تلك الدولة , وظهر أيضاً التضخم الجامح الذي تتخذ فيه الاسعار الارتفاع بشكل سريع جداً مع انخفاض شديد في قيمة العملة المحلة , وقد تنهار قيمة العملة المحلية بشكل تام في ظل هذا النوع من التضخم (Paul, 2006) . أما التضخم المكبوت هو التضخم الذي ينطوي في كل الاحيان على ارتفاع في الاسعار نظراً لتدخل الدولة من خلال التسعير الاجباري والذي بدوره يؤدي الى ظهور السوق السوداء أو السوق الموازي , وهذا النوع من التضخم يعمل على شحة في السلع والخدمات مما يؤدي الى طوابير تصطف أمام المحلات التجارية . ويطلق على النوع الاخير من أنواع التضخم بالتضخم المفرط وهو من أخطر أنواع التضخم , حيث تأخذ الاسعار بالارتفاع بمعدلات غير طبيعية , نتيجة كمية النقود الموجودة في التداول مقابل محدودية السلع والخدمات الموجودة في التداول أيضاً نتيجة لظروف الدول الاقتصادية , الاجتماعية, السياسية والوبائية غير الطبيعية التي تمر بها تلك الدولة (Warjiyo, 2021) .

سادسا: بيان أثر التضخم في مجالات مختلفة

تظهر للتضخم مشاكل متعددة منها اقتصادية , اجتماعية , وتؤدي هذه المشاكل بدورها الى مشاكل سياسية, وهذه المشاكل تظهر نتيجة اختلاف توزيعات الدخل بين فئات المجتمع المختلفة , مما يؤدي الى ظهور فوارق معيشية كبيرة بين افراد المجتمع , حيث يحصل بعض فئات المجتمع على خسائر في القيمة الحقيقية للنقود , بينما يحقق البعض الآخر أرباحاً مهولة , أي أن هناك تأثيرات للتضخم سلبية على بعض فئات المجتمع , وتكون بإيجابية على البعض الآخر (Morsi, 2017). لقد توزعت تأثيرات التضخم في مجالات متعددة منها اقتصادية كالتأثير في ميزان المدفوعات , التأثير على اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع بأشكال مختلفة , التأثير على النمو الاقتصادي . أما النوع الثاني من التأثير فهو الاجتماعي من خلال فقدان أفراد المجتمع الثقة بعملتهم المحلية واقتصادهم الوطني من خلال التدهور المستمر بفقدان العملة قوتها الشرائية , أي فقدان العملة قيمتها الحقيقية (Fischer, 2021) .

سابعاً: عوامل نجاح السياسة النقدية في الدول المتقدمة قبل أزمة كوفيد_19

تتفاعل السياسة النقدية مع مدى تطور النظم الاقتصادية المطبقة في الدول , فكلما تطورت الهياكل الاقتصادية للدولة المنفذة لسياسة نقدية معينة , كانت نتائج السياسة النقدية المنفذة فعالة وذات نتائج تنصب في تنشيط الاقتاد لتلك الدولة , كما يعتمد نجاح السياسة النقدية على مدى استخدامها لأدواتها المتنوعة , وما هي الادوات المثلى لتحقيق ذلك النجاح . لذلك أتسمت السياسة النقدية في الدول المتقدمة الرأسمالية بتنفيذ واختيار

أدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة , بالاعتماد على مجموعة من العوامل التي تساعد السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل فعال من خلال العمل المشترك والترابط بين جميع ومختلف مكونات النظام المالي في تلك الدول (Albagoury & Anber, n.d.), من خلال الثقة المتبادلة بين البنوك المركزية التجارية, فضلاً عن الاسواق المالية , فهذا التعاون بين تلك المؤسسات يعكس مدى تفاعل البنوك بكافة مسمياتها مع قرارات البنك المركزي متمثلة بقرارات السلطة النقدية. وهناك عامل ثاني له تأثير مباشر على مدة تفاعل السياسة النقدية متمثل بمدى تطور السوق النقدية ودرجة النظام الذي تتمتع به , فمثل هذه الاسواق تساعد كثيراً على تشجيع التعامل بالأوراق المالية القصيرة الاجل القابلة للخصم , كون هذا الاجراء يزيد من فعالية تأثيره في طلب القروض, بحيث كانت تكلفة التعامل بالأوراق المالية القصيرة الاجل القابلة للخصم كبيرة فهذا يقلل من عدد المتعاملين بالأوراق التجارية (Marc Labonte & Lida R. Weinstock, 2021), ويحدث العكس اذا كانت تكلفة الخصم أقل . تمتلك الدول المتقدمة أسواق مالية كبيرة ومتطورة, فالأسواق المالية تزيد من فعالية سياسة عمليات السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان , حيث تعد الاسواق المالية في الدول المتقدمة مصدر مهم من مصادر الاقراض بالنسبة للحكومة ومن الجهاز المصرفي , والعامل الرابع هو مدى قدرة الدول على استعمال النقود المصرفية , والتي تمثل في الدول المتقدمة , الاستعمال الاكبر من مجموع النقود في التداول , وهذا يعكس الدور الفعال لاستراتيجية الاحتياطي القانوني في التأثير على عرض النقود (Schnabel et al., 2020).

ثامناً: معوقات نجاح السياسة النقدية في الدول النامية قبل أزمة كوفيد_19

تتسم اقتصاديات الدول النامية بهياكل اقتصادية ذات بنية ضعيفة, يشوبها سوء التنظيم وقليلة التفاعل. فضلاً عن امتيازها بإنتاجية متدنية يقابلها مستويات دخل منخفضة , بالإضافة الى افتقارها الى أنظمة مالية , نقدية ومصرفية متطورة , لذلك نجد الكثير من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة , معدل سعر اعادة الخصم غير فعالة , حيث تظهر اثار السياسة النقدية حصراً من خلال نسب الاحتياطي القانوني , من خلال الدمج بين ادوات السياسة النقدية المباشرة والمساعدة , وهذا يبرر عدم نجاح السياسة النقدية , اذا ما قورنت بنجاحات السياسة النقدية في الدول المتقدمة , ذلك بسب القطاعات التي تكون فيها الانتاجية متذبذبة , حيث يتجه معظم انتاجية هذه القطاعات الى الاستهلاك المحلي , كالقطاع الزراعي مثلاً حيث تضيق في هذا القطاع دائرة المبادلات النقدية , كما تؤثر الطبيعية الموسمية للقطاع الزراعي لمعظم الدول النامية على الاوضاع النقدية والائتمانية حيث تمتاز ببعض المواسم النشطة تتعامل البنوك التجارية بسلف وودائع مرتفعة , ويحدث العكس اذا كانت النتائج عكس ذلك , وهذا يمثل أحد أسباب فشل عمل السياسة النقدية في الدول النامية(Abdulrahman & Thabit, 2021). كما تتأثر اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التجارة الدولية , فاقتصاديات الدول النامية تتأثر من خلال الحركات والتقلبات العنيفة التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المتقدمة , وذلك بسبب العلاقة القوية التي تربط معظم اقتصاديات الدول النامية بالدول المتقدمة, وفي هذه الحالة تكون تأثيرات السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية لا تستطيع

التأثير أو تساهم في تحقيق النمو في النشاط الاقتصادي , أو تعمل على مواجهة أثار التضخم والانكماش المستورد (Brzoza-Brzezina et al., 2021) . كما يعد استعمال الودائع النقدية في الدول النامية بصورة منخفضة , كوسيلة دفع أو خزن , حيث يتم الاعتماد في التعاملات النقدية على العملة الورقية والمسكوكات . حيث يتم استخدام الودائع النقدية بشكل محصور بمدفوعات الحكومة , واداء بعض المدفوعات ذات المبالغ الضخمة في بعض قطاعات الاعمال التجارية والصناعية . كما تعاني بيئات اقتصاديات الدول النامية من عدم وجود أسواق نقدية تتمتع بنوع من الكفاءة والتطور والتنظيم , مع ضعف نشاط الاسواق المالية هذا العامل يعيق عمل سياسة نسبة اعادة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة في هذه الدول (Teynreyro, 2020) .

تاسعاً: اجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم في ظل رؤية البنوك الدولية وأزمة كوفيد _19

بات صعوبة احتمال التوقع وعدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي , في ظل بيئة تعتمد متغيرات اقتصادية , اجتماعية وبيئية متسارعة . جعلت جميع دول العالم أمام تحديات تأتي في مقدمتها معدلات التضخم التي بلغت مستويات تفوق مستويات التضخم المستهدفة من قبل السياسة النقدية . كما أن اجراءات التعافي ومستويات التضخم تختلف من دولة الى أخرى وفقاً للخصوصية التي تتمتع بها كل دولة فمن خلال قراءة واقع العديد من دول العالم خلال فترة أزمة كوفيد_19 ولا زالت , قامت البنوك المركزية في معظم دول العالم , وخصوصاً الدول المتقدمة منها وبعض الدول ذات الاسواق الناشئة والنامية , باعتماد سياسات نقدية تيسيريه بهدف تقديم الدعم من خلال رفع معدلات السيولة والائتمان الموجه للقطاع الخاص (Al-Hamedy, 2021). كما تم اعتماد أواخر العام ٢٠٢٠ والعام ٢٠٢١ على أسعار فائدة منخفضة, حيث سجلت في بعض الدول مستويات تقارب الصفر أو أقيام سالبة. كما بعض الدول يتبني برامج التيسير الكمي , ليشمل هذا التبني الدول المتقدمة , اضافة لها الدول ذات الاسواق الناشئة وبعض الدول النامية . ولكن في ظل ارتفاع معدلات الضغوط التضخمية في معظم دول العالم , مما دعا الى قيام عدد من البنوك المركزية الى الدعوة الى عودة السياسة النقدية في ظل الحياة الطبيعية , حيث أن معدلات الضخم التي ظهرت قد تدفع البنوك المركزية الى الانسحاب التدريجي من برامج التيسير الكمي والتشديد في أوضاع السياسة النقدية , حيث بلغت معدلا التضخم في الدول المتقدمة ٠.٧% في عام ٢٠٢٠ , في حين بلغت في عام ٢٠٢١ ٢.٤% وفي عام ٢٠٢٢ بلغت ٢.١% . ومن خلال مراقبة عدد من البنوك المركزية في الدول المتقدمة للمصادر التي ينجم عنها الضغوط التضخمية الحالية , كانت ناجمة من مجموعة من العوامل الآنية تأتي في مقدمتها ارتفاع مستويات الطلب الكلي ,اذا ما قورنت مع المستويات المنخفضة قبل أزمة كوفيد_19 (Classification, 2021). فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاساسية نتيجة للانقطاع في سلسلة الامدادات ومستويات المعروض عالمياً من السلع والخدمات . حيث قرر **المجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي** الابقاء على سعر فائدة عند ٠.٢٥٠% نقطة وعلى حجم شراء الاصول البالغ (١٢٠) مليار دولار شهريا. كما اشارت للجنة الى احتمال توقع رفع سعر الفائدة في العام ٢٠٢٢ والعام ٢٠٢٣, مع خفض المشتريات من الاصول في حال تحقيق نوع من التقدم في التوظيف وتخفيض معدلات التضخم . اما اجراءات **البنك المركزي الاوربي** بخصوص السياسة النقدية , فقد

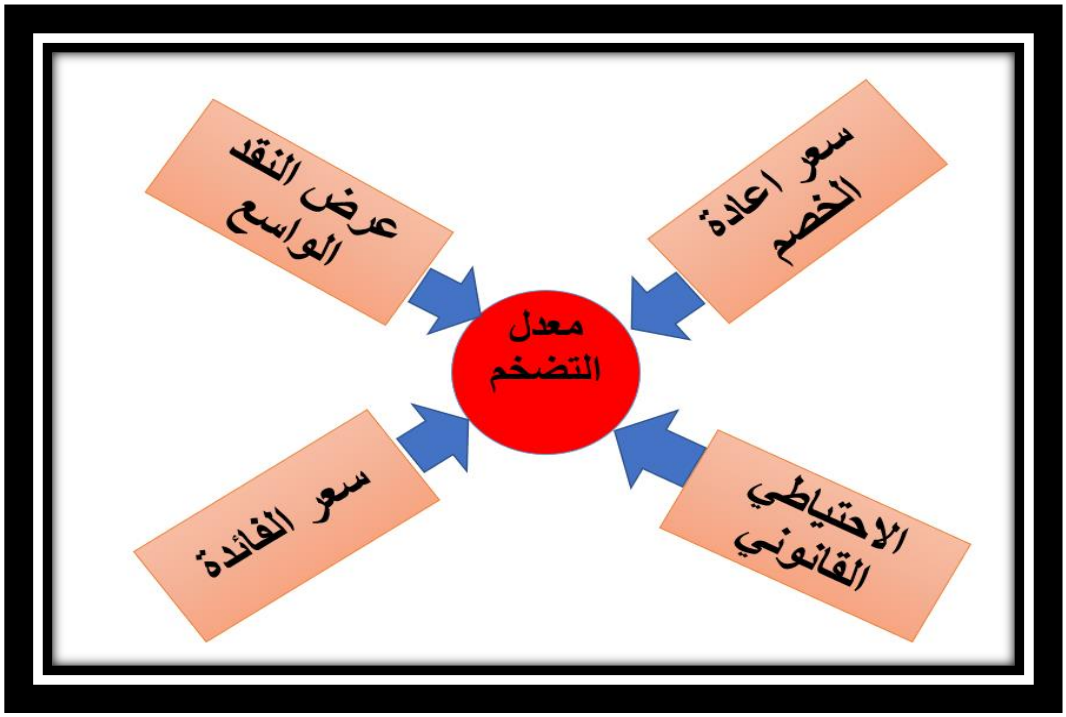
اعتمد معدل فائدة عند ٠.٠٠٠% و ٠.٢٥٠% على عمليات اعادة التمويل الرئيسة , على تسهيلات الاقراض الهامشي و تسهيلات الايداع دون تغير . أما **بنك انكلترا المركزي** فقد اعتمد ساسة نقدية تستهدف معدل تضخم بحدود ٢%ضمن اجراءات تساعد في الحفاظ على النمو والتوظيف(Edris, 2021). كما قرر البنك بالإبقاء على معدلات فائدة دون تغير عند مستوى ٠.١% مع الحفاظ على معدلات شراء الاصول دون تغير عند مستويات (٨٩٥) مليار جنيه استرليني . كما حافظ **بنك اليابان** على تبني سياسة نقدية توسعية كمية وكيفية لمواجهة التضخم تتضمن حزمة من الاجراءات كالإبقاء على سعر فائدة سلبي على الين الياباني عند مستوى ١.٠% , مع مواصلة عملية شراء السندات الحكومية بدون مستوى معين بهدف الحفاظ على عوائد سندات الحكومة اليابانية , ضمن خطة لعشر سنوات , ترى لا تزال الضغوط التضخمية تحتاج الى مواصلة تبني سياسة نقدية تيسيريه لمعالجة آثار أزمة كوفيد_19 (Fernández et al., 2021) .

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

أولاً: توصيف النموذج

لغرض التحقيق في اجراءات السياسة النقدية في الحد من أثار التضخم خلال جائحة كوفيد_19 من خلال اعتماد المتغير المعتمد وهو معدل التضخم ، أما بالنسبة للمتغيرات المفسرة المعبرة عن اجراءات السياسة النقدية فكانت متمثلة بـ (عرض النقد الواسع ، الاحتياطي القانوني ، سعر الفائدة ، سعر اعادة الخصم) ، ولقد تم اعتماد تصنيف البنك الدولي للدول حسب الدخل المرتفع والمنخفض للدول عينة البحث كمجال لاختبار جدوى تلك الاجراءات للحد من التخم الناجم عن جائحة كوفيد_19 .

كما تم تمثيل تلك الاجراءات بمخطط يوضح المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة المفسرة لإجراءات السياسة النقدية قبل الجائحة وخلالها ، وهي كالآتي :



المخطط من إعداد الباحثان

ولغرض تطبيق ذلك تجريبياً في انموذج كمي اعتمدت الصيغة الرياضياتية الآتية :

$$Y_i=\beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+U_i$$

Y_1= المتغير المعتمد تم التعبير عنه بمعدل التضخم

X_i= تمثل المتغيرات المفسرة للإجراءات السياسة النقدية في الحد من التضخم ، ولقد تم التعبير عنها بالمتغيرات الآتية ووفقاً لما تم توصيفه في الجدول ومخرجات برنامج الـ SPSSكالآتي:

X_1= عرض النقد الواسع

X_2= الاحتياطي القانوني

X_3= سعر الفائدة

X_4= سعر اعادة الخصم

ثانياً: تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض قبل جائحة كوفيد_19

١ _ نتائج تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المرتفع قبل جائحة كوفيد_19

جدول (١): أثر اجراءات السياسة النقدية في مستويات التضخم لدول ذات الدخل المرتفع لسنة 2019 قبل الجائحة

المتغيرات المفسرة / ثابت معادلة الانحدار	عرض النقد الواسع X1	الاحتياطي القانوني X2	سعر الفائدة X3	سعر اعادة الخصم X4	معامل التحديد	قيمة F المحسوبة	معامل DW

المتغيرات المعتمدة									
معدل التضخم	B	-0.13	0.319	0.146	0.04	-0.265	35.6%	8.03%	3.36
	t	-0.11	3.47	2.59	0.16	-1.9			

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS P≤0.5

ظهرت نتائج تحليل معادلة الانحدار المقطعي لإجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم من خلال أربع اجراءات وهي : عرض النقد الواسع ، الاحتياطي القانوني ، سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم وفق تأثيرات مختلفة في مستويات التضخم في عينة البحث والتي تشكلت من مجموعتين صنفت كدول ذات الدخل المرتفع ودول ذات الدخل المنخفض بالاعتماد على تصنيفات البنك الدولي ، وكانت نتائج التحليل كالتالي الدول ذات الدخل المرتفع ظهرت نتائج أثر اجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم بصورة متفاوتة ، على الرغم من أن النموذج ظهر بأثر معنوي من حيث كل من اختباري P و F الا أن معامل التحديد R2 كان عند 35.6% ، وهذا يفسر أن من ما نسبته 35.6% من التأثيرات في الحد من التضخم تعود للإجراءات المتخذة من قبل حكومات الدول عينة البحث المتمثلة بالبنوك المركزية ، في حين أن هناك ما نسبته 64.4% تعود لعوامل أخرى مؤثرة في مستويات التضخم ، على الرغم من كفاءة بعض اجراءات السياسة النقدية في الحد من مستويات التضخم . فضلاً عن أن معامل DW ظهر عند 2.36 والذي يقلل من أثر التداخل الخطي بين مشاهدات المتغيرات. كما يظهر من المعادلة أن كل من عرض النقد الواسع ، الاحتياطي القانوني وسعر الخصم كانت من الاجراءات ذات التأثير المعنوي في مستويات التضخم في دول عينة البحث للتصنيف الأول وهذا ما يتطابق مع فرضية البحث العدمية الأولى . ولم يظهر لسعر الفائدة أي دور كإجراء ضمن السياسة النقدية للحد من مستويات التضخم ، وذلك نتيجة تراوح قيمة معدلات الفائدة في أغلب دول الدخل المرتفع بين (1_3%) وهي نسب منخفضة اذا ما قورنت مع الدول ذات الدخل المنخفض .

٢_ تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المنخفض قبل جائحة كوفيد_19

جدول (٢): أثر اجراءات السياسة النقدية في مستويات التضخم لدول ذات الدخل المنخفض لسنة 2019 قبل الجائحة

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	عرض النقد الواسع X1	الاحتياطي القانوني X2	سعر الفائدة X3	سعر اعادة الخصم X4	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	معامل DW
معدل التضخم	B	-5.68	1.013	-0.003	-0.29	0.076	96.1%	230	2.01
	t	-1.76	28.71	-0.04	-0.58	0.31			

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS P≤0.5

بين تحليل الانحدار المتعدد المقطعي لإجراءات السياسة النقدية للتأثير في مستويات التضخم قبل جائحة كوفيد للعام 2019 كانت كالتالي : ظهر عرض النقد الواسع في الدول ذات الدخل المنخفض هو الاجراء الوحيد للسياسة النقدية ذو تأثير المعنوي والكبير في الحد من مستويات التضخم ، في حين لم يظهر أي تأثير معنوي

لباقي الاجراءات للسياسة النقدية المتمثلة بـ (الاحتياطي القانوني ، سعر الفائدة ، سعر اعادة الخصم) ، أما مستوى معنوية النموذج ككل ، لقد كانت معنوية من حيث كل من اختبار F واختبار P ، فضلاً عن أن قيمة معامل التحديد R2 كانت عند قيمة 96.1% أي أن التضخم في هذه الدول ذات الدخل المنخفض محكومة بصورة قوية من خلال اجراءات السياسة النقدية ، وعلى وجه التحديد من خلال اجراء عرض النقد الواسع قبل جائحة كوفيد_19 وبالنتيجة يمكن الحكم على اجراءات السياسة النقدية بانها كانت مطابقة مع فرضية البحث العدمية الثانية .

ثالثاً: تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض خلال جائحة كوفيد_19

١ _ تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المرتفع خلال جائحة كوفيد_19

جدول (٣): أثر اجراءات السياسة النقدية في مستويات التضخم لدول ذات الدخل المرتفع لسنة 2020 خلال جائحة كوفيد_19

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة	ثابت معادلة الانحدار		عرض النقد الواسع X1	الاحتياطي القانوني X2	سعر الفائدة X3	سعر اعادة الخصم X4	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	معامل DW
معدل التضخم	B	-2.8	0.32	0.088	0.12	0.106	29%	5.92	1.96
	t	-1.9	3.37	1.25	0.7	0.57			

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS $P \leq 0.5$

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المقطعي في الدول ذات الدخل المرتفع خلال جائحة كوفيد_19 بأن تأثيرات اجراءات السياسة النقدية في مستويات التضخم خلال الجائحة بأن النموذج كان معنوياً من حيث كل من اختبار P و قيمة F المحسوبة ، أما معامل التحديد R2 فقد كانت 29% ، وهذا يؤثر انخفاض تأثير اجراءات السياسة النقدية خلال الجائحة اذا ما قورنت بالسنة السابقة للجائحة . أما معامل DW فقد ظهرت قيمته عند 1.96 . وهذا ينفي أي تداخل خطي بين متغيرات عينة البحث ، حيث ظهر عرض النقد بالمفهوم الواسع بنسبة التأثير الأكبر خلال فترة الجائحة ، أما الاجراء المؤثر الثاني ضمن اجراءات السياسة النقدية فهو نسبة الاحتياطي القانوني ، في حين لم يظهر لكل من سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم أي تأثير على مستويات التضخم خلال فترة كوفيد_19 في الدول ذات الدخل المرتفع الامر الذي يتم عده على انه اجراءات السياسة النقدية كانت ذات تأثير معنوي بالإجمال وهو ما يتطابق مع فرضية البحث العدمية الثالثة .

٢ _ تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للدول ذات الدخل المنخفض خلال جائحة كوفيد_19

جدول(٤): أثر اجراءات السياسة النقدية في مستويات التضخم لدول ذات الدخل المنخفض لسنة 2020 خلال جائحة كوفيد_19

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة	ثابت معادلة الانحدار		عرض النقد الواسع X1	الاحتياطي القانوني X2	سعر الفائدة X3	سعر اعادة الخصم X4	معامل التحديد R_2	قيمة F المحسوبة	معامل DW
معدل التضخم	B	-11.22	1.16	0.28	-1.02	-0.3	97.8%	410	1.6
	t	-2.02	32.65	1.77	-1.15	-0.69			

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS $P\leq0.5$

ظهرت نتائج اجراءات السياسة النقدية للدول المنخفضة الدخل للحد من التضخم من خلال تحليل معادلة الانحدار المتعدد المقطعي بأنها أكثر نجاعة خلال فترة كوفيد_19 ، حيث ظهر معامل التحديد R2 عند قيمة 97.8% . كما أن النموذج كان معنوياً من حيث كل من اختبار P واختبار F. كما أن معامل DW كان قيمته 1.6 . وبالنظر عن قرب لتحليلات نتائج اجراءات السياسة النقدية في التأثير على مستويات التضخم ، ظهر اجراء عرض النقد الواسع ذو التأثير الأكبر بين الاجراءات للتأثير في مستويات التضخم خلال فترة الجائحة . أما الاجراء الثاني المتمثل بسعر الفائدة الذي كان له تأثيراً أقل في مستويات التضخم خلال فترة كوفيد_19 ، في حين ظهر الاجراء الثالث المتمثل بنسبة الاحتياطي القانوني بأثر أقل من سابقه بالرغم من معنوية هذا التأثير . وفيما يتعلق بالإجراء المتمثل بسعر الفائدة فلم يكن له أي تأثير معنوي في مستويات التضخم خلال فترة الجائحة، وهذا ما يتطابق مع فرضية البحث العدمية الرابعة .

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال مقارنة نتائج التحليل الانحدار المتعدد المقطعي في عينة البحث التي تضمنت الصنف الأول الدول ذات الدخل المرتفع والصنف الثاني دول ذات الدخل المنخفض قبل وخلال جائحة كوفيد_19 . يمكن التوصل الى الآتي:

١_ الاجراء عرض النقد الواسع ضمن السياسة النقدية كان له دور كبير في الحد من مستويات التضخم قبل جائحة كوفيد_19 وخلال الجائحة في كل من عينة البحث الدول ذات الدخل المرتفع والدول المنخفضة الدخل. أما خلال فترة الجائحة فكان اجراء عرض النقد الواسع لم يكن له دور في معالجة التضخم ، وذلك بسبب قيام الدول ذات الدخل المرتفع بضخ كميات كبيرة من الدعم المالي خلال فترة الجائحة ، كون هذه الدول تمتلك وفورات كبيرة من الفواض المالية ، في حين اتسم الاجراء في الدول ذات الدخل المنخفض بعدم الفاعلية بسب عدم امتلاكها الوفورات المالية لتلبية متطلبات الدعم خلال الجائحة .

٢_ ظهر الاجراء نسبة الاحتياطي القانوني ضمن السياسة النقدية في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع كانت مؤثرة في مستويات التضخم قبل الجائحة وخلال الجائحة . أما في الدول ذات الدخل المنخفض لم تكن ذات تأثير قبل الجائحة على الرغم من محدودية تأثيره خلال فترة جائحة كوفيد_19 .

٣_ كان اجراء سعر الفائدة لم يكن له تأثير ضمن السياسة النقدية في مستويات التضخم للدول ذات الدخل المرتفع قبل وخلال فترة الجائحة ، كون قيمته تراوحت بين (1_2%) ، حيث اعتمدت هذه الدول سياسة أسعار فائدة منخفضة لغرض تشجيع الاستثمار . في حين لم يكن لسعر الفائدة ضمن السياسة النقدية أثر معنوي في مستويات التضخم للدول ذات الدخل المنخفض قبل الجائحة ، وظهر سعر الفائدة خلال جائحة كوفيد_19 بأثر معنوي خلال فترة الجائحة ، وهذا ما يفسر نجاعة هذا الاجراء للسياسة النقدية في تلك الدول .

٤_ كانت نتائج اجراء اعادة سعر الخصم ضمن اجراءات السياسة النقدية في الدول ذات الدخل المرتفع كان له أثر معنوي قبل الجائحة ، أما خلال جائحة كوفيد _19 لم يكن له أي أثر معنوي في مستويات التضخم . وظهر اجراء سعر اعادة الخصم في الدول ذات الدخل المنخفض بدون تأثير معنوي في مستويات التضخم قبل وخلال فترة الجائحة .

ثانياً: المقترحات

١_ يتعين على حكومات الدول ذات الدخل المرتفع الكف عن تنفيذ السياسات التوسعية التي تولد التضخم التي اعتمدت في ظل جائحة كوفيد_19، وهذا يحتم عليهم وضع سعر فائدة مستهدف على مستوى الاجل القصير والمتوسط من خلال قيام السياسة النقدية بتوجيه البنوك المركزية لمنع حدوث أزمة تضخم كبرى مصحوب بفترة ركود اقتصادي ، مما قد يؤدي الى انتقال حالة الركود الاقتصادي الى العالمية في ظل اختلاف الخصائص والتركيبات الهيكلية لاقتصاداتها ومؤسساتها التي يعملون فيها .

٢_ على الدول متمثلة بالبنوك المركزية بالنسبة للدول المنخفضة الدخل اعتماد سعر فائدة ، يوضع كهدف تعمل البنوك على تحقيقه للتأثير في مستويات التضخم ، يتلاءم مع مستوى تدخلها في كمية عرض النقد إقراضاً واقتراضاً ، مع المحافظة على سعر فائدة يتغير بالتناسق مع تحقيق مستويات تضخم مدوسة ومستهدفة خلال فترة كوفيد_19 على المدى المتوسط .

٣_ يتعين على البنوك المركزية سواء العاملة في الدول المرتفعة الدخل والمنخفضة تجنب التشديد المتسرع للسياسة النقدية ، استناداً الى الارتفاعات العابرة لمعدلات التضخم والانتظار لحين دراسة جميع العوامل المحركة والمسببة للتضخم ومراقبتها لمعرفة مصادرها كونها تعكس ضغوطات ارتفاع مستويات الطلب الكلي اذا ما قورنت بمستويات السلع المعروضة المنخفضة عن العام الماضي ، وذلك لتجنب انتكاسة معدل النمو العالمي الى ما دون المستويات المتوقعة على المدى المتوسط خلال فترة كوفيد_19 اذا ما قورنت مع معدلات التضخم قبل الجائحة .

٤_ تفعيل التعاون بين السياسة النقدية والمالية في الدول المنخفضة الدخل من خلال تبني بعض الاجراءات الاقتصادية الفعالة التي من شأنها التحكم في معدلات التضخم من جهة ومحاولة توفير القاعدة النقدية الملائمة من جهة أخرى ، وذلك بهدف العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبية وتنويع وتنشيط القاعدة الانتاجية بالاتجاه الذي يحفز النمو الاقتصادي ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الرقابة الفعالة للسلطة النقدية على القطاع النقدي والمالي باعتبارها من أهم ركائز الاستقرار المالي .

Refrence

Abdulrahman, O. T., & Thabit, T. H. (2021). Modern Challenges Facing Central Banks in Light of the Financial Crisis. *SSRN Electronic Journal*, 1–10.

Ahmed Mostafa Farid, & Hassan, S. M. E.-S. (2000). Monetary Policies and the International Dimension of the Euro. *Alexandria University Youth Foundation*, *9*, 39.

Ajami, D. (2009). *Money, banking and economic theory* (1st editio). Al-Wael Publishing House.

Akyüz, Y. (2022). Global Economic Prospects: January 2022. In *A world bank group* (Issue January).

Al-Hamedy, A. bin A. (2021). *Afaq report Arabic Economic*.

Al-Wadi Hussein, & Mahmoud. (2014). *Macroeconomics* (Fourth edi). Dar Al-Maysara for Publishing and Distribution, and printing.

Albagoury, S. H., & Anber, M. (n.d.). *The Macroeconomic impacts of Covid-19 Pandemic on Sub Saharan African Economies and Mitigation Policies*. 1–33.

Ali, B. Ben. (2004). *Lectures on Monetary Theories and Policies*.

Bank, S. central. (2021). *annual report 57*.

Brzoza-Brzezina, M., Kolasa, M., & Makarski, K. (2021). *Monetary Policy and COVID-19*.

Classification, C. (2021). *economic report*.

Demertzis, M., & Dominguez-jimenez, M. (2020). *Monetary Policy in the Time of COVID-19 , or How Uncertainty is Here to Stay* (Issue November).

Edris, M. (2021). *Capital Policy* (Issue 17).

Fernández, M. Á. E., Alonso, S. L. N., Jorge-Vázquez, J., & Forradellas, R. F. R. (2021). Central banks' monetary policy in the face of the COVID-19 economic crisis: Monetary stimulus and the emergence of CBDCs. *Sustainability (Switzerland)*, *13*(8). https://doi.org/10.3390/su13084242

Fischer, S. (2021). Comparing the Monetary Policy Responses of Major Central Banks to the Great Financial Crisis and the COVID-19 Pandemic. *Centre for Economic Policy Research*, *November*. https://www.federalreservehistory.org/essays/great-

Hussein, R. (2008). *Banking Economics*. Bahaa Publishing and Distribution House.

Kanaan, A. (2012). *Money, Banking and Monetary Policy* (1st editio). Dar Al-Manhal Lebanese.

Khanjar, M. M. (2010). *Paths of Inflation in the Iraqi Economy for the period (1990-2007) and its future trends*. Al-Mustansiriya University.

Marc Labonte, & Lida R. Weinstock. (2021). Inflation in the Wake of COVID-19. In *Congressional Research Service*. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46890

McKibbin, W. J., & Fernando, R. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. *SSRN Electronic Journal*, *March*, 1–43. https://doi.org/10.2139/ssrn.3547729

Morsi, M. G. (2017). Evaluating the effectiveness of monetary policy in achieving exchange rate stability in Egypt during the period (1990-2017). *Scientific Journal of Economics and Trade*, *47*(3), 485–550. https://jsec.journals.ekb.eg/article_40046.html%0Afile:///C:/Users/Samer-PC/Downloads/article_40046_cc27d79efa2f10a5ac05b21e78737411.pdf

Niedźwiedzińska, J. (2021). Initial Monetary Policy Response to the COVID-19 Pandemic in Inflation Targeting Economies. In *Gospodarka Narodowa* (Vol. 308, Issue 4). https://doi.org/10.33119/gn/144314

Paul, S. (House. N. (2006). *Economics*. Library of Lebanon, Beirut.

Qadi, A. M. (2003). Introduction to Macroeconomic Policies. *Diwan of University Publications*, 91.

Schnabel, I., Board, E., Bank, T., Challenges, N., Policy, M., Frankfurt, S., Ii, W. W., Council, G., & Council, G. (2020). *COVID-19 and monetary policy : Reinforcing prevailing challenges*.

Teynreyro, S. (2020). *Monetary policy during pandemics : inflation before , during and after Covid-19 Speech given by Silvana Tenreyro , External Member of the Monetary Policy Committee Bank of England*.

Warjiyo, P. (2021). Monetary Policy and Central Banking in the Covid Era. In *Monetary Policy and Central Banking in the Covid Era*.